على جسور الحوار مع روسيا والصين، وفتح جسور للتواصل مع سوريا وإيران، مما يعني الإقرار بفشل مبدأ "تنشيط الاقتصاد عبر الحرب" وعبثية الاستمرار فيه، لذا فإن معظم التوقعات ترجّح أن تتخلى أي إدارة أمريكية قادمة عن هذا المبدأ.أما الأمر الثالث: فهو أن الحل الأمثل المتاح أمام الأمريكيين للخروج من مأزقهم الاقتصادي الراهن، هو التخلي عن مساعي الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم، والاقتناع بأن أمريكا أضعف من أن تسيطر على العالم قاطبة، وأن عليها انتهاج استراتيجية "الكل يربح" عبر إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي والسياسي مع باقي الدول الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي واليابان، اللذين أصابتهما الكثير من الأضرار الاقتصادية في الأزمة الراهنة نتيجة الارتباط المالي الكبير بالولايات المتحدة، وكذلك مع روسيا التي هي بحاجة ماسة للاستثمارات ولديها رغبة كبيرة، حسبما تبدي إدارتها، للترحيب بالمزيد منها، وكذلك مع الصين والهند باعتبارهما أسواق استهلاكية كبيرة، وأخيراً التعاون مع قيادات دول العالم النامي بأكمله لاستثمار الأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصة في تلك البلدان عبر التسويات والصفقات وليس عبر الاحتلال أو السيطرة.

إن خلاصة ما سبق يجعلنا أمام حقيقة أن العالم بأكمله بحاجة ماسة للاستقرار السياسي والأمني ولتنشيط الاستثمار، فالغرب والدول الصناعية الكبرى تملك رؤوس أموال تريد تشغيلها وإلا فإنها ستندثر، والعالم النامي بحاجة ماسة للاستثمار فيه، وإلا فإن أزماته الاقتصادية والاجتماعية ستتفاقم، وأن سعي واشنطن للاستئثار بكامل "الكعكة" حول العالم سيزيد من مأزقها ويعمّقه رويداً رويداً انتهاء بالانهيار، وبالتالي فإن الصفقات والتسويات بين الدول الكبرى فيما بينها، وبينها وبين دول العالم النامي، هي السبيل الأمثل لتجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والانتقال بالعالم أجمع إلى أوضاع اقتصادية وسياسية أكثر أمناً واستقراراً ونمواً.

ماذا عن الشرق الأوسط؟

كيف سينعكس كل ما سبق على معادلات الصراع في الشرق الأوسط؟كما سبق وأشرنا أن ذلك يتوقف على الاستراتيجيات التي ستنتهجها الإدارة الأمريكية الجديدة لحل الأزمة الراهنة، لكن ما يرجحه الجميع، خاصة منهم العقلاء في أمريكا وحول العالم، هو أن أي إدارة أمريكية جديدة ستسعى لتأسيس صيغة جديدة من الحوار والتفاوض في علاقاتها مع مختلف دول العالم، بغية الوصول إلى تسويات دولية وإقليمية، تضمن الاستقرار السياسي والأمني في مختلف قضايا وبؤر النزاع الدولي والإقليمي، وتمهّد الأجواء الملائمة لانطلاق حركة استثمار إنتاجي كبيرة تنقذ العالم وعلى رأسه أمريكا من ركود كارثي قد يحل به إن استمر الوضع الراهن على ما هو عليه.وترجمة ما سبق بصورة مباشرة، هو أن واشنطن ستعتمد صيغ للحوار والتفاوض بغية الوصول إلى حلول وسطى مع مختلف الدول الكبرى، على رأسها الصين وروسيا، كما أنها ستؤسس جسور للتواصل والتفاوض مع سوريا وإيران في الشرق الأوسط، بغية الوصول إلى تسويات إقليمية تضمن الاستقرار والسلام وتهيئة الأجواء الملائمة لبعث الاستثمار بقوة في الشرق الأوسط.

* كاتب من سوريا

فتح عربي.. مبين

30 خبيرا يضعون التقرير السنوي الأول للمنتدى العربي للتنمية والبيئة

❑ محمد التفراوتي*

تمخض المنتدى العربي للبيئة والتنمية فلم يلد، كما جرت العادة، فأرا، بل تقريرا مفصلا مستندا إلى تحليل علمي لبيانات ومعلومات موثوقة دبجه 30 خبيرا وعالما.

ويسعى تقرير "البيئة العربية: تحديات المستقبل" كما صرح الأمين العام للمنتدى الأستاذ نجيب صعب إلى الإجابة على خمسة أسئلة رئيسية:

كيف تتغير الأحوال البيئية في العالم العربي؟ ما أسباب التدهور البيئي وما علاقته بالنشاطات الإنسانية والضغوط الأخرى؟ لماذا تعتبر قضية البيئة قضية مهمة للمنطقة العربية؟ ما الذي يتم عمله للمعالجة، وكيف يستجيب المجتمع للتحدي، عبر المبادرات الحكومية والعامة والخاصة؟ هل يكفي ما يُتخذ من إجراءات لإيقاف هذا الهدر للرأس المال البيئي وتدمير الأنظمة الطبيعية بلا حدود؟ بعد سنتين على تأسيسه أفضى المنتدى العربي للبيئة والتنمية إلى تقديم خلاصة بحث وتشخيص دقيقين للمشهد البيئي العربي، تناول تقريره السنوي الأول، بجرأة، فصولا ومحاور تؤرق الإنسانية على مستوى التحولات المناخية والبيئية. وذلك في أفق تقييم أوضاع البيئة ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبغية اقتراح حلول وتدابير لسياسات بيئية فاعلة مع فحص مدى المساهمة العربية في المساعي البيئية الدولية.

وخلال جلسة افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، الذي امتدت أشغاله على مدى يومين بالمنامة عاصمة البحرين، استعرض الفيلم الوثائقي: البيئة العربية: تحديات المستقبل، لتتلوها كلمات افتتاحية حددت دواعي وسياق المؤتمر مع تقديم نتائج وتوصيات فصول تقرير البيئة العربية: تحديات المستقبل.

وأكد وزير الشؤون البلدية والزراعة البحريني جمعة بن احمد الكعبي، خلال افتتاح المؤتمر السنوي الأول للمنتدى العربي للبيئة والتنمية على ضرورة تكثيف الجهود العربية لتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، وتطوير الخطط العملية في مجالات الصناعة خصوصا في مجال ترشيد استخدام الطاقة والمياه، وإعداد التقارير البيئية لقطاع الأعمال والصناعات... وألح على ضرورة اعتماد برامج وخطط تنفيذية لنشر الوعي البيئي في العالم العربي مشيرا إلى حرص البحرين على إعداد استراتيجية وطنية للبيئة، فضلا عن الانضمام إلى اتفاقات دولية وساق نموذج استثمار شركة الومينيوم البحرين «البا» أكثر من 600 مليون دولار في برامج الرعاية البيئية خلال 15 سنة. وأعلن نائب رئيس مجلس أمناء المنتدى عبد الرحمن العوضي، أن تقرير «البيئة العربية: تحديات المستقبل»، الصادر عن المنتدى يمثل التجربة الأولى الجدية لتقرير غير حكومي أعده ما يزيد على 30 خبيراً. وأوضح رئيس مجلس إدارة «البا» أن الشركة «حققت خطوات متقدمة في مجال الحفاظ على البيئة، ومنحتها الأمم المتحدة جائزة الألفية الصناعية لإنجازات البيئة الدولية». واعتبر المدير العام لصندوق أوبك للتنمية «افيد» سليمان الحريش، أن المؤتمر «فتح عربي في مجال بات الشغل الشاغل للعالم كله، وهو موضوع البيئة والتنمية»، مؤكداً دعم الصندوق للمنتدى. وترأس وزير البيئة في الأردن خالد الإيراني جلسة تمويل البرامج البيئية وشراكة القطاعين العام والخاص واعتبر مدير عام صندوق أوبك للتنمية الدولية سليمان الحريش إلى أن الفقر هو أهم عائق للتنمية وأن محاربة فقر الطاقة قضية حاسمة الأهمية ويجب إدراجها كبند تاسع في أهداف التنمية للألفية، مشيرا إلى أن مفتاح نجاح البرامج والمشاريع البيئية يعتمد على إشراك الهيئات الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمحلي بقيادة الحكومات.

وأكد حسين أباظة، رئيس قسم التجارة والاقتصاد والبيئة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أهمية مشاركة القطاع المالي بتسهيل القروض للمشاريع البيئية في القطاع الخاص ضمن شروط عملية تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وفي الوقت ذاته ضمان نجاح المشاريع. في حين أعطى رونالد بورتللي، المدير التنفيذي لشركة التركي للبيئة والرئيس السابق لاتحاد الصناعات البيئية الكندية، أمثلة من ماليزيا وكندا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط عن شراكة القطاعين في مجال معالجة النفايات. وأشار إلى أن قطاع الأعمال البيئية حقل قابل للتطور في المنطقة العربية، مقدراً أن يصل إلى 80 مليار دولار خلال عشر سنين، وملحا على وجوب وضع شروط على هذه الشراكات لكي لا تتعرض للفشل والاستغلال. وترأس الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص محور الجلسة الثالثة للمؤتمر إدارة المياه، بمشاركة الدكتور وليد عبد الرحمن، أستاذ موارد المياه في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، الذي أشار إلى أن 40 في المائة من المياه المستخدمة يذهب هباء في المنطقة، وقال إن على كل دولة عربية تحديد معالم استراتجية مائية واستخدام الإدارة المتكاملة في تحقيقها، مشيراً إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في تشغيل شبكات المياه والصرف الصحي. ونبه أحمد النعيمي، الرئيس التنفيذي لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، إلى أن الخليج منطقة فقر مائي، ولكن فيه أعلى معدلات الاستهلاك الفردي في العالم، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي لا يستهلك إلا 2 في المائة من المجموع، وذكر بأهمية معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وإعادة استخدامها، مؤكداً التزام شركة ألبا بتوصية قمة رجال الأعمال التي عقدها المنتدى العربي للبيئة والتنمية في أبو ظبي عام 2007 بتخفيض استهلاك الطاقة والمياه بنسبة 20 في المائة في عمليات الإنتاج وتشجيع الشركات الأخرى على تطبيق هذه التوصية.

وأشار الدكتور محمد داوود، مدير إدارة المياه في هيئة البيئة - أبوظبي، إلى أن التحلية التي تعتمد عليها المنطقة قطاع مكلف ومستهلك للطاقة، وهي تنتج مياهاً مالحة وعالية الحرارة تؤثر على النظام الايكولوجي البحري، وأشار إلى انتشار المسطحات الخضراء في الصحراء وهي تستنفد المخزون المائي الجوفي. وأكد الحاجة إلى تأمين مخزون استراتيجي لمياه الشرب في حالة حدوث طوارئ، علماً بأن لدى معظم دول الخليج مخزوناً لا يتجاوز 48 ساعة، وأشار إلى أهمية إنشاء الأكاديمية العربية للمياه في أبوظبي. وعلى غرار ذلك نظمت مائدتان مستديرتان، تم من خلال الأولى إعلان ومناقشة برنامج المسؤولية البيئية لقطاع الأعمال الذي أطلقه المنتدى العربي للبيئة والتنمية. وأدار النقاش مدير البرنامج بشار زيتون، وشارك فيه حسين أباظة رئيس فرع الاقتصاد والتجارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمجد ريحان مدير إرنست أند يونج للحسابات البيئية في البحرين، ووليد شعر رئيس مجلس إدارة مجموعة أفيردا. في حين كان موضوع المائدة المستديرة الثانية، معالجة النفايات الصلبة في مصاهر الألمنيوم، وشاركت فيها 40 شركة في دول الخليج العربية.

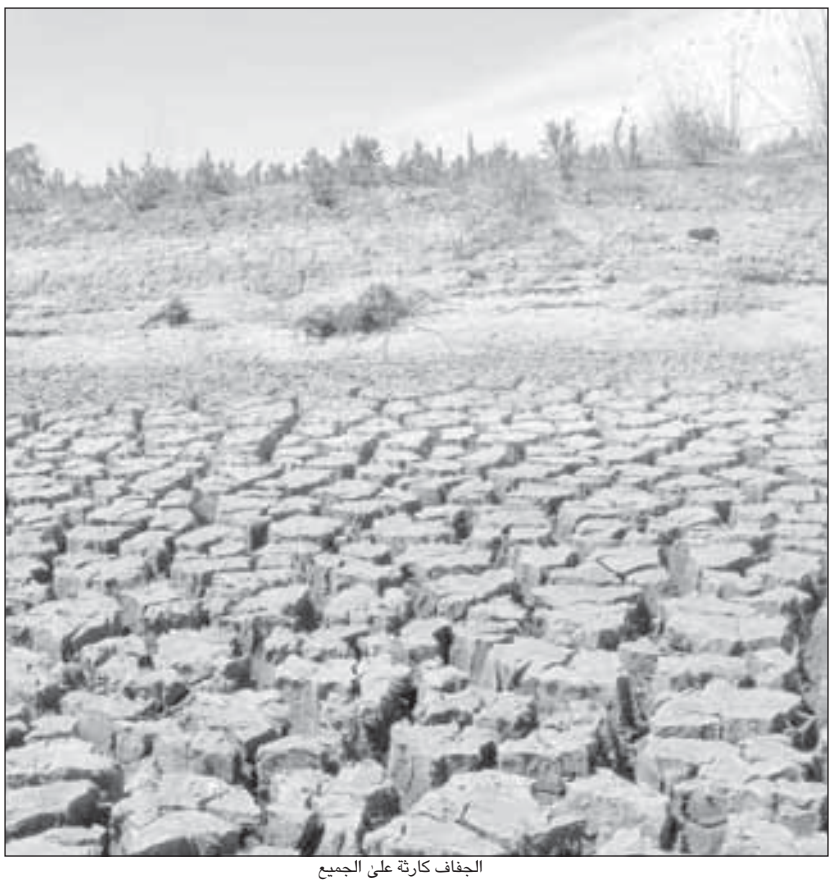
الجفاف كارثة على الجميع

الجلسة الرابعة للمؤتمر تناولت موضوع السياسات والمؤسسات والتعاون، فأعلن الدكتور مصطفى كمال طلبة أن تقرير المنتدى سنة 2009 سيكون عن تغير المناخ، ويجب أن يكون تقريراً أفضل. فهل سيحفز الدول العربية بقطاعيها العام والخاص على تمويل تقرير لمنظمة إقليمية غير حكومية، علما أن البيئة في أدنى منازل القوة في الحكومات العربية؟ وأشار الدكتور عدنان بدران، رئيس جامعة البتراء ورئيس وزراء الأردن سابقاً، إلى أهمية إنشاء صندوق لمجابهة خطر آت لا ريب فيه وسنتأثر به أكثر من بقية العالم. وتساءل: أين جامعة الدول العربية؟ مشيراً إلى ضرورة وضع سياسة إقليمية موحدة يتم على أساسها وضع سياسة تنفيذية لكل بلد لأن تغير المناخ لا يعرف حدوداً سياسية. وقال إن الرأي العام هو حالياً الفاعل الأكبر في تحريك السياسات، وسلاحه السلطة الرابعة أي الصحافة. ودعا إلى تأسيس شراكة مؤسسية بين المنتدى العربي للبيئة والتنمية وهيئات المجتمع المدني والإعلام لتحريك الحكومات بيئياً. وقال الدكتور عبدالرحمن العوضي، الأمين العام التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، إن البيئة لا تزال من الكماليات في المنطقة وإن وزارات البيئة ثانوية، ولا ينظر إلى البعد البيئي إلا بعد حدوث كارثة. ورأى أن المشكلة ليست في وضع سياسات واستراتيجيات، بل إلى أي حد يمكنك كوزير بيئة إدخالها في خطط التنمية. ودعا إلى إشراك الشباب في عمل المنتدى والضغط على حكوماتهم من خلال هذه المنظمة المستقلة. كما دعا العلماء لإرسال أبحاثهم إلى المنتدى ليعكس التقرير الواقع العلمي للأمور كي يستطيع تغيير وجه السياسة. ولاحظ وزير البيئة الأردني خالد الإيراني أنه لم تحصل أي اجتماعات على مستوى القادة العرب في ما يتعلق بالبيئة. ودعا وزراء البيئة العرب إلى مراجعة طريقة عرضهم لقضاياهم، وربما توظيف اقتصاديين في الوزارة. كما دعا البرلمانات إلى محاسبة الحكومات بيئياً، فالنواب قلما يطالبون بتحسين البيئة وهم ممثلو الشعب. واعتبر أن تطبيق التشريعات والسياسات مفتاح التحسين، وألا تقدم ما لم توضع أهداف محددة تلزم بها الحكومات والبرلمانات.وأسفرت النقاشات الدقيقة والحادة أحيانا التي تناولتها الورشات على مدى يومين عن توصيات عملية من قبيل دعوة الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة باستعراض ما تم تنفيذه من الالتزامات التي أعلنوها في إعلان أبوظبي فبراير 2001 حول مستقبل العمل البيئي في العالم العربي وتحديد أي معوقات صادفت تنفيذ هذه الالتزامات، وتخصيص المزيد من الجهود والموارد، البشرية والمالية، في كل بلد لمراقبة وتقييم حالة البيئة الوطنية، مع وضع قواعد معلومات تتضمن بيانات موثوقة، وتحديد مؤشرات لكل موضوع، تساعد في مقارنة التغيرات. وإيلاء عناية جدية للمشاكل البيئية الرئيسية في العالم العربي: ندرة المياه العذبة، والتصحر، وتلوث الهواء وتدهور البيئة البحرية والسواحل، وجميعها ستتعاظم بسبب مشكلة تغير المناخ العالمية. فمعظم البلدان العربية تعاني شح المياه، وتقع على بحار وخلجان، مما يستدعي وضع خطط بعيدة المدى قابلة للتنفيذ لمواجهة هذه التحديات الكبرى، بما في ذلك وضع نظم خاصة للإنذار المبكر عن دورات الجفاف ونقص المياه.وأوصى المؤتمر كذلك بوضع خطط وبرامج وطنية للتوسع الحضري، تعالج بصفة خاصة مشاكل اختلال التوازن بين البنى التحتية وتتعامل بجدية مع موضوع الأحياء الفقيرة والعشوائية، ووضع خطط عملية للتعامل مع الكميات الكبيرة من المخلفات الصلبة التي يتم إنتاجها يومياً، عن طريق تخفيف الكمية من المصدر، وإعادة الاستعمال، والتدوير، والطمر بأساليب سليمة. على أن تقوم الدول العربية بدراسة الآثار البيئية للحروب والنزاعات المحلية في المنطقة والمشاركة الفعالة في المبادرات الدولية في هذا الشأن وخاصة مبادرات الأمم المتحدة.

وفي نفس السياق طالب المشاركون الى تقديم جهود حقيقية مصحوبة بالتزام صارم للتعامل الجدي مع القضايا التقاطعية مثل: التربية: مراجعة مناهج التعليم على جميع المستويات لإدخال موضوع البيئة بصورة تؤدي الى رفع الالتزام البيئي عند الدارسين، البحث العلمي: زيادة الأموال المخصصة للبحث العلمي في مجال البيئة، وإنشاء شبكات للعلماء ومراكز الأبحاث في هذا المجال على المستويين الوطني والإقليمي. وفي مجال الاتصال والإعلام، أوصى بإقامة برامج تدريبية بيئية للمحررين وخبراء الإعلام، إلى جانب تخصيص صفحات وبرامج بيئية في جميع وسائل الإعلام، بهدف رفع مستوى الوعي الجماهيري حول التدهور البيئي، وتعميم فهم أفضل للكلفة والعائد من تنفيذ برامج الإدارة البيئية والاستخدام الرشيد لموارد الثروة الطبيعية. وإدماج البيئة في التخطيط الإنمائي: عن طريق استخدام آليات السوق وإدخال محاسبة الموارد الطبيعية والمحاسبة الإيكولوجية، وكل أشكال التقييم البيئي - الاستراتيجي والتراكمي والأثر البيئي للمشروعات. ودعم المؤسسات البيئية مالياً وإعطاؤها الصلاحيات التنفيذية لتخطيط وتنسيق تنفيذ برامج حماية البيئة، ولوضع وتنفيذ خطط طويلة الأجل لمواجهة آثار التغيرات العالمية المستجدة، كتباطؤ النمو الاقتصادي، أو إنتاج الوقود الحيوي من المزروعات، وعلاقة هذا بتوافر الغذاء وأثره على الدخل من مصادر الوقود الأحفوري والبتروكيماويات، وعلى مجمل عملية التنمية. وكذلك تضمين التشريعات البيئية العربية نصوصاً ملزمة عن استخدام الأدوات الاقتصادية في تحقيق الامتثال البيئي وكذلك عن تنظيم مزاولة مهنة البيئة بما يكفل عدم مباشرتها إلا من طرف المؤهلين لأدائها علماً وخبرة، وتفعيل كل التشريعات البيئية وإزالة معوقات إنفاذها، تنسيق الجهود لجعل العرب لاعبين فاعلين في المساعي الدولية لمواجهة التحديات البيئية العالمية ذات الأثر على العالم العربي، وفي طليعتها: تغيّر المناخ وترشيد استخدام المياه والطاقة ومكافحة التصحر والتنوع الحيوي والتكنولوجيات الحيوية ونقل النفايات الخطرة. كما يدعو المؤتمر القطاع الخاص، الخدماتي والإنتاجي، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث العلمي ووسائل الإعلام المختلفة إلى المساهمة الجادة في تنفيذ هذه التوصيات.

ويرى المؤتمر أن تحقيق هذه التوصيات لن يتم إلا بتأمين الإرادة السياسية على أعلى المستويات القيادية في العالم العربي، ويأمل المؤتمر أن يصل القادة العرب إلى تأمين هذه الإرادة في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية الذي سوف يعقد قريبا في الكويت ويضم جدول أعماله قضيتي تغير المناخ وتمويل مرفق البيئة العربي الذي أنشئ الشهر الماضي.ودعا المؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية إلى وضع آلية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات وعرض النتيجة على المؤتمر السنوي الثاني.

* كاتب من المغرب